

ما بعد الوباء أو الجوع: منح عمال المنازل طريق آخر إلى الأمام

أيار ٢٠٢٠

أدى الخوف من انتشار الفيروس إلى بقاء الكثير من عمال المنازل في المنزل بدلا من الذهاب إلى العمل، بطلب من أصحاب عملهم، أو بخيارهم الشخصي، أو امتثالا للحظر أو إجراءات الاحتواء الأخرى. وأدت الضوابط المتزايدة لإنفاذ هذه الإجراءات إلى قطع علاقات العمال من قبل أصحاب العمل المشغلين لعمال المنازل المهاجرين في وضع غير نظامي أو غير معلن، خوفا من العقوبات. خسر حوالي ١١ مليون عامل منزلي مهاجر تصاريح الإقامة بالإضافة إلى الوظيفة، ووجدوا أنهم غير قادرين على تأمين فرصة عمل جديدة أو العودة إلى بلدتهم الأم، مع إغلاق الدول لحدودها. وبنفس الوقت، يخاف الكثير من عمال المنازل المهاجرين في وضع غير نظامي من مخاطر الترحيل المتنامية في حال اكتشاف خرقهم للحظر.

١٠٪

١١ مليون

لديهم الضمان الاجتماعي

عامل منزلي مهاجر

بالنسبة للغالبية العظمى من العمال في وضع غير نظامي، ترجم البقاء في المنزل إلى خسارة سبل العيش بدون أي بديل للدخل. يجني الكثير منهم ٢٥٪ فقط من معدل الأجر، ويتمتع فقط ١٠٪ منهم بالضمان الاجتماعي، أي أن لا إجازة مرضية لهم، ولا تأمين بطالة، ولا ادخار يلجؤون إليه في حال ظهور حالة طوارئ مالية. وأدى عدم وجود هذا الهامش إلى استمرار عمال المنازل بالذهاب إلى العمل، على الرغم من قلة أو انعدام معدات الحماية الشخصية، مما يعرضهم ويعرض الأشخاص الذين يقدمون الرعاية لهم إلى الخطر.

عمال المنازل

قدرت منظمة العمل العالمية بأنه في العام ٢٠١٥ كان هناك ٦٧,١ مليون شخص يعملون بالعمل المنزلي حول العالم، منهم ١١,٥ مليون من الوافدين من دول أخرى. يمثل هذا الرقم ١٧,٢ بالمائة من جميع العمال و٧,٧ من جميع العمال الوافدين حول العالم. تشكل

على أثر فيروس كورونا المستجد، دعت الحكومات حول العالم الأشخاص للقيام بعمل مهم: البقاء في المنزل. ولكن بالنسبة للعديد من العمال، ترجم البقاء في المنزل إلى خسارة وظائفهم، وبالتالي خسارة سبل عيشهم.

كان العمال المنزليون والعاملات المنزليات من بين هؤلاء العمال. يعمل أكثر من ٦٧ مليون عامل منزلي حول العالم، من بينهم ٧٥٪ في وضع غير نظامي. يلعب هؤلاء العمال والعاملات دورا محوريا في ضمان صحة وسلامة أسرهم والأسر التي يعملون لديها، من التنظيف والطهي، إلى رعاية الأطفال، والمرضى، وكبار السن. يشكّل قرب العمال من الأسرة التي يرعونها التعرض لخطر أكبر لإصابتهم بفيروس كورونا المستجد. وتتفاقم هذه الخطورة عندما يقدمون الرعاية للمرضى، وينتقلون لفترات طويلة على وسائل النقل العام، أو يعملون لصالح عدة أسر. إذا مرضوا، لا يستطيع هؤلاء العمال الوصول إلى الرعاية الطبية، وإعانات المرض، أو إعانات إصابات العمل. بدون سبل الحماية هذه، تزداد خطورة انتشار الفيروس على نطاق أوسع، وبالأخص من يقدمون الرعاية له. إلا أن العديد من عمال المنازل وأصحاب عملهم تنقصهم المعرفة حول الإجراءات التي ينبغي اتخاذها للوقاية من الانتشار.

٧٥٪

٦٧ مليون

من جميع عمال المنازل هم في وضع غير نظامي

عامل منزلي حول العالم

خسارة الوظائف، خسارة سبل العيش. بالنسبة للعديد من عمال المنازل، أصبحت خسارة الوظيفة بنفس درجة تهديد الفيروس نفسه.

◀ ما بعد الوباء أو الجوع: منح عمال المنازل طريق آخر إلى الأمام

التوسع في إعانات البطالة لعمال المنازل. للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، اتخذت الحكومات إجراءات لتمكين معظم العمال (من غير الأساسيين) العمل من المنزل، عادة من خلال دفع إعانة البطالة المؤقتة لهم. شملت بعض الحكومات (مثلاً، فرنسا والبرتغال وبلجيكا) بعض فئات عمال المنازل على الأقل، وفي بعض الأحيان اتخذت إجراءات خاصة لضمان هذه التغطية. في كل حالة، لعبت منظمات العمال وفي بعض الأحيان منظمات أصحاب العمال دوراً محورياً. قامت إسبانيا، على سبيل المثال، بالتوسع بالتأمين ضد البطالة لعمال المنازل على ضوء الأزمة (القرار رقم ٢٠٢٠/١١ بتاريخ ٣١ مارس / آذار)، بعد دعوات من النقابات العمالية والمجتمع المدني. إلا أن هذه الإجراءات تنطبق فقط على عمال المنازل الذين أفصحوا وساهموا في الضمان الاجتماعي، مما يترك الغالبية العظمى بدون حماية.

التوسع في تغطية الحماية الاجتماعية لعمال المنازل في وضع غير نظامي. من أجل تغطية هذا القطاع بشكل فعال، يجب أن تكون الإجراءات المتخذة متاحة للعمال المنزليين في وضع غير نظامي. في الأرجنتين، يتمتع جميع عمال المنازل، سواء أكانوا في وضع غير نظامي أو نظامي، وما إذا كانوا يقدمون خدمات أساسية أم لا، بالوصول الفعال إلى إجراءات دعم الدخل التي تصل إلى ١٠,٠٠٠ بيسو أرجنتيني (حوالي ١٥٠ دولار أمريكي) لشهر نيسان / أبريل (القرار رقم ٢٠٢٠/٢٦٠)، بالإضافة إلى أجرهم الكامل، سواء أعدوا إلى العمل أم لا.

تقديم المساعدة إلى الأسر من قبل أصحاب العمل. لمساعدة الأسر على تسديد ثمن الخدمات المنزلية بدون انقطاع، التزمت حكومة فرنسا، بطلب من منظمة أصحاب العمل، اتحاد أصحاب العمل الفرديين في فرنسا، بتعويض ما يصل إلى ٨٠٪ من الأجور التي دفعها صاحب العمل إلى العامل المنزلي غير القادر على العمل بسبب الحظر وإجراءات الاحتواء الأخرى.

توفير الألبسة الواقية والمعلومات الكافية. عندما يتعين على عمالات المنازل الاستمرار في العمل، يجب أن يكونوا قادرين على القيام بذلك على اطلاع تام وحماية كاملة. ساعدت حملات المعلومات المستهدفة، بلغات يتحدثها عمال المنازل، والتي تحدد الإجراءات التي ينبغي على عمال المنازل تطبيقها في المنزل، وخصوصاً عند رعاية المرضى، في حمايتهم أثناء العمل. بهذا الخصوص، أنتجت منظمة الصحة العالمية **إرشادات مهمة** حول الرعاية المنزلية للمرضى المشتبه بإصابتهم بفيروس كورونا المستجد. وأخيراً، من المهم أن يتلقى عمال المنازل معدات الحماية الشخصية، مثل القفازات، والكمادات، ومعقم الأيدي، كموضوع ذو أولوية، خصوصاً إذا تم تصنيفهم كعمال أساسيين. في فرنسا، يمكن لعمال المنازل المقدمين للرعاية المنزلية لكبار السن الوصول إلى الكمادات الواقية من المخزون الوطني، والمتوفرة مجاناً في الصيدليات.

النساء حوالي ٧٣،٤ بالمائة (أو حوالي ٨،٥ مليون) من جميع العاملات المنزليات الوافدات.

كما تقدر منظمة العمل الدولية بأن ٣،١٦ مليون شخص كانوا يعملون في العمل المنزلي في الدول العربية عام ٢٠١٥، وكانت المرأة تشكل أكثر من النصف (أو ١،٦ مليون) من عمال المنازل الوافدين في المنطقة. كما استضافت الدول العربية ٥٠،٨ بالمائة من جميع عمال المنازل الوافدين من حول العالم من الذكور. أما التقديرات الحديثة في تقرير عام ٢٠١٨ إلى **حوار أبوظبي حول مستقبل العمل المنزلي في دول مجلس التعاون الخليجي** فأشارت إلى ٣،٧٧ مليون عامل منزلي وافد في تلك المنطقة وحدها. كشفت زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة والتغيرات في هيكل الأسر عن قصور في خدمات الرعاية الاجتماعية للأطفال وكبار السن والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقة، فأصبحت الأسر أكثر اعتماداً على عمال المنازل الوافدين لتكملة احتياجات الرعاية الاجتماعية بهدف التكيف مع خدمات الرعاية الاجتماعية العامة غير الكافية ومقدمي هذه الرعاية من القطاع الخاص بأسعار في متناول الجميع.

يأتي غالبية عمال المنازل الوافدين في الدول العربية من دول آسيوية وإفريقية مثل سريلانكا والفلبين وبنغلاديش ونيبال والهند وأثيوبيا، ويلعبون دوراً أساسياً في الاقتصاد العالمي والمجتمع، كما تساهم حوالاتهم إلى دولهم الأم في رعاية أسرهم.

في الكثير من الدول العربية، يستثنى عمال المنازل الوافدون من تشريعات العمل الوطنية، ويتم ربطهم بصاحب العمل أو الكفيل من خلال نظام كفاية مقيد. نتيجة لهذا، يتمتع أصحاب العمل بسلطة كبيرة على ظروف العمل والمعيشة، كما أنه يعرض العمال إلى العمل في وضع غير نظامي والحجز والترحيل إذا لم يجدد صاحب العمل تصريح العمل والإقامة أو إذا ترك العامل المنزلي الوافد مكان العمل بدون إذن صاحب العمل.

تؤدي طبيعة العمل غير الرسمية وغير المنظمة والمعزولة لعمال المنازل الوافدين إلى ضعفهم أمام الاستغلال والإساءة والعمل القسري. في كثير من الأحيان، يحرم العمال من الكثير من حقوق العمل الأساسية ذات الصلة بالأجور وساعات العمل وفترات الراحة وحجز وثائق الهوية والإجازات وحرية الانضمام إلى الجمعيات خارج المنازل التي يعملون بها.

منح عمال المنازل طريق إلى الأمام

لضمان حماية جميع عمال المنازل، ولمصلحة الصحة العامة، من الأساسي منحهم خيار ثالث، منحهم الحماية أسوة بالحماية التي يتلقاها العمال الآخرون. يتماشى هذا النهج مع اتفاقية منظمة العمل الدولية لعمال المنازل، ٢٠١١ (رقم ١٨٩).

حماية عمال المنازل، الآن وفي المستقبل: كيف تساعد منظمة العمل الدولية

للتعامل مع أكثر الاحتياجات إلحاحاً، تعمل منظمة العمل الدولية مع نقابات عمال المنازل حول العالم لمساعدتهم في ضمان صحة وسبل عيش عمال المنازل. كما تم العمل على مواد للتوعية حول إجراءات الصحة والسلامة التي يجب تطبيقها في المنازل ونشرها في عدد من الدول، بدعم من منظمة العمل الدولية. لدعم الحكومات، تعمل منظمة العمل الدولية على إجراء التقييمات السريعة لعدد من عمال المنازل المعرضين للخطر، وطبيعة هذه المخاطر، لمساعدة الحكومات على رسم السياسات التي تضمن فعالية تمتع عمال المنازل بضمانات الضمان الاجتماعي الأساسية على الأقل، وتشمل الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية وأمان الدخل الأساسي.

أظهرت أزمة فيروس كورونا ضعف عمال المنازل بوضع غير نظامي على وجه الخصوص، مؤكدة على الحاجة الملحة لضمان إدراجهم بشكل فعال في العمل والحماية الاجتماعية. دعمت منظمة العمل الدولية حوالي ٦٠ دولة في عملها على سد الفجوات في السنوات الأخيرة. وصادقت ٢٩ دولة على الاتفاقية رقم ١٨٩، كما اتخذت العديد من الدول الأخرى إجراءات ملموسة للتوسع في التغطية الاجتماعية لتشمل عمال المنازل. مع أن هذه الإجراءات زادت عدد عمال المنازل في الوظائف الرسمية، إلا أن العدد الكلي للعاملين في وضع غير قانوني ما زال كبيراً جداً. يجب تسريع الجهود لإضفاء صفة الرسمية على العمل المنزلي إذا أردنا أن نحمي عمال المنازل من الصدمات المستقبلية، وتحقيق الهدف ٨.٣ من أهداف التنمية المستدامة.

أثبتت عمال المنازل أهميتهم في العمل الذي يقومون به من أجل الأسر حول العالم. وكشف الوباء الحالي عن ضعفهم في الأزمات، وأثرها على أسرهم وأسر الأشخاص الذين يقدمون الرعاية لهم. من خلال ضمان صحتهم وسبل العيش الخاصة بهم، يمكننا أن نضمن عالم صحي أكثر وعدالة اجتماعية للجميع.